السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/ 2025/10/22

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1637

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the Impact of Foreign Trade on the Economic Growth of the Iraqi Economy for the Period (2006–2023)

قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي للمدة [2006- 2023]

ژیهات احسان شریف/ الباحث
Zhehat Ihsan Shareef
zhihat.shareef@su.edu.krd

أ.م.د. ناصح هاشم محمد/ المشرف
Nasih Hashm Mohammed
nasih.mohammed@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل

Abstract

Foreign trade is an important factor in supporting economic growth by expanding markets and increasing production. In Iraq, it has gained particular importance following political and economic changes, due to the country's heavy reliance on oil exports, which makes its economy vulnerable to global fluctuations. This study aims to analyze the relationship between foreign trade and economic growth both theoretically and empirically, using a descriptive approach and the ARDL econometric model. The results show that crises—such as the 2019–2021 unrest and the COVID-19 pandemic—negatively affected the role of trade in supporting growth. The study also found a positive relationship between foreign trade and economic growth, with increased trade leading to an economic growth of 1.007 units. However, this relationship is statistically insignificant, as growth remains dependent primarily on oil exports, with little real economic diversification. The study recommends diversifying sources of national income, reducing dependence on oil, and developing a strategy to expand foreign trade and encourage national exports.

Keywords: foreign trade, economic growth, Iraqi economy.

المستخلص

تُعدّ التجارة الخارجية عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق وزيادة الإنتاج. في العراق، اكتسبت أهمية خاصة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية، بسبب اعتماده الكبير على الصادرات النفطية، مما يجعل اقتصاده عرضة للتقلبات العالمية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي نظريًا وتطبيقيًا، باستعمال المنهج الوصفي والانموذج القياسي .(ARDL) أظهرت النتائج أن الأزمات(2019–2021) وجائحة كورونا، أثرت سلبًا على دور التجارة في دعم النمو. كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة التجارة إلى نمو اقتصادي بمقدار 1.007 وحدة، لكنه غير معنوي إحصائيًا. ويرجع ذلك إلى أن النمو يعتمد على صادرات النفط فقط، دون تنويع اقتصادي حقيقي. توصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على النفط، ووضع استراتيجية لتوسيع التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات الوطنية.

الكلمات الرئيسية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تُعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي، لِما لها من دور في تنمية القطاعات الإنتاجية، وتحفيز التصدير، وجذب الاستثمارات. وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006-2023) تحولات كبيرة نتيجة التغيرات السياسية والأمنية، فضلاً عن تقلبات أسعار النفط، والتي انعكست بشكل مباشر على حجم التجارة الخارجية. يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية – بصادراتها واستيراداتها – على معدلات النمو الاقتصادي في العراق، من خلال استعمال أدوات التحليل القياسي والبيانات الإحصائية لمدة الدراسة، لتقديم تصور دقيق عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين وتحديد اتجاهها وقوتها.

اهمية الدراسة (importance of studying): تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية، وانعكاسها على النمو الاقتصادي، مما يساهم في توجيه السياسات المستقبلية لدعم الاقتصاد العراقي.

مشكلة الدراسة (study Problem): تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الاتي:

- هل هناك اثر للتجارة الخارجية في معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(2006-2023)؟

هدف الدراسة (Purpose of the study): تهدف الدراسة الى:

1- تسليط الضوء على التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي نظريا.
2- بيان اثر التجارة الخارجية في معدل النمو الاقتصادي.

فرضية الدراسة (hypothesis of the study): ان فرضية الدراسة مفادها بوجود العلاقة الطردية بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاسلوب الاستنباطي من خلال استعمال المنهج الوصفي للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، بينما في الجانب التطبيقي تم استعمال الاسلوب الاستقرائي من خلال استعمال الانموذج(ARDL)للاقتصاد العراقي.

حدود الدراسة (Limits of the study): تشتمل الدراسة على الحدود الاتية :

1- الحدود الموضوعية: التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي.
2- الحدود المكانية : تشتمل مكانياَ الاقتصاد العراقي.
3- الحدود الزمانية : تشمل المدة (2006-2023).

خطة البحث (Study plan): لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث :- خصص المبحث الاول الاطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني تحليل مكونات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.في حين اشتمل المبحث الثالث المبحث الثالث: قياس اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي للمدة(2006-2025) ، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

(1-1) التجارة الخارجية و مكوناتها:

اولا: التجارة الخارجية:

1. التجارة الخارجية:- تعني تبادل السلع و الخدمات عبر حدود الدولة(mekhnane and yedjour,2025:3).

2.التجارة الخارجية:- بأنها عملية تداول السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف (Rima and Abdelhafid,2021:211).

3.التجارة الخارجية:- هي فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية التي تتم عبر الحدود الوطنية، والتي تنشأ بين الأفراد المقيمين في وحدات سياسية مختلفة أو بين الحكومة والمنظمات الاقتصادية المقيمة في وحدات سياسية مختلفة (Salima et al,2023:23).

وخرج الباحث بتعريف الاتي جديد التجارة الخارجية:- (بأنها تبادل السلع والخدمات والموارد الإنتاجية عبر الحدود بين الدول، بهدف تحقيق جميع المنافع الاقتصادية. التي تعمل في ظل أنظمة سياسية واقتصادية متنوعة. وباعتبارها جانباً أساسياً من جوانب النشاط الاقتصادي).

ثانيا: اهمية التجارة الخارجية: تكمن أهمية التجارة الخارجية في الاتي :- (lazazi and haidouchi,2024:352-353)

1- محاولة جعل مستوى الصادرات أكبر من مستوى الاستيرادات.
2- وسيلة رئيسية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم.
3- تنمية رأس المال وزيادته.
4- محاولة موازنة ميزان المدفوعات.

ثالثا: مكونات التجارة الخارجية

1- الصادرات :

أ)- الصادرات:- على أنها عملية بيع المنتجات التي لم يتم إنتاجها أو تحويلها من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة، وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات خدماتية وسلعية و معلوماتية ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح قيمة مضافة (العمر، 133:2007).

ب)- الصادرات:- هي تلك العمليات التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل المقيمين في البلد إلى غير المقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأول للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر (غول، 2008، 190).

ت)- الصادرات:- يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية وسياحية وبشرية إلى دول و أسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار و نمو فرص عمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة وغيرها (الزيود و الشعور ، 2013، 182). وبذلك يمكن الخروج بتعريف للصادرات (هي خدمات و سلع و خدمات تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج في البلد).

2- الاستيرادات :

ا- الاستيرادات:- هي قيمة السلعة والخدمات المقدمة لتسليم السلع الى حدود بلد التصدير وقيمة الخدمات المقدمة لتسليم السلع من حدود بلد التصدير الى حدود بلد الاستيراد ، وتعني بيع السلع و الخدمات يتم فيه التسليم في ميناء الشحن .

ب-الاستيرادات:-على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بإنتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية وإما بإنتقال ملتقى الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة(الهاشمي،2021: 5).

ت- الاستيرادات: هي نشاط شراء منتجات من الخارج مثل الأغراض أو تسويقها في الدولة أنشطة الاستيراد ليست سيئة للبلد لأن الاستيرادات ستحفز مؤشرات الاستثمار، إذا كانت السلع المستوردة رأسمالية، سلع غير مكتملة، سلع نصف مصنعة لأغراض الشركات (Rini Permata,2022:27). وخرج الباحث بتعريف الاتي للاستيرادات:- (تعد من الأنشطة

الاقتصادية الأساسية التي تمثل عملية شراء السلع والخدمات من خارج حدود الدولة لاستعمالها أو استهلاكها داخلياً. وهي تشمل نقل السلع من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد وفقاً لقيمة السلعة والخدمات المقدمة حتى نقطة التسليم. تعد الاستيرادات مظهراً من مظاهر الانفتاح الاقتصادي والتكامل الدولي، حيث تنقل السلع بشكل مادي عبر الحدود الدولية وقد تكون على شكل سلع نهائية للاستهلاك المباشر أو سلع نصف مصنّعة تستعمل كمدخلات في الإنتاج المحلي. ينظر إلى الاستيراد أيضاً كآلية لتلبية الحاجات المحلية التي لا يمكن إنتاجها داخلياً، أو التي تكون تكاليف إنتاجها محلياً مرتفعة. في الوقت ذاته، يعد الاستيراد عاملاً اقتصادياً يؤثر على الاقتصاد الكلي من خلال تسرب جزء من الدخل الوطني إلى الخارج بسبب استعمال العملات الأجنبية، مما يضغط على ميزان المدفوعات. كما أن الاستيرادات تعد مصدراً مهماً للمواد الأولية والتكنولوجيا غير المتوفرة محلياً.

3ـ مفهوم الميزان التجاري :

ا- الميزان التجاري : هو رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استعماله حاليا(عيايشة و حمودة، 2017 : 15).

ب- الميزان التجاري :يقيس هذا المؤشر الفائض أو العجز التجاري المادي لاقتصاد ما. يساوي الميزان التجاري المادي للاستيرادات ناقص الصادرات. (الأمة المتحدة ، 2005).

ت-الميزان التجاري : هي عبارة عن عمليات شراء و بيع السلع المادية (النجار ، 2023: 29).

وعلية يمكن استنتاج تعريف الميزان التجاري(هو أداة اقتصادية تستخدم لقياس الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويعد جزءاً من الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويعكس الوضع التجاري للدولة من حيث الفائض أو العجز الناتج عن العمليات التبادلية مع الخارج.

و هناك ثلاثة حالات من الميزان التجاري : (محمد ، 2016: 12)

1. الميزان التجاري الأيجابي (الفائض): الصادرات تفوق الاستيرادات، مما يؤدي إلى فائض تجاري. ويعد هذا مؤشرا على صحة الاقتصاد المحلي.
2. الميزان التجاري السلبي (العجز): الاستيرادات تفوق الصادرات، مما يؤدي إلى عجز تجاري. ويعد هذا مؤشرا على عدم كفاية إنتاج البلد.
3. الميزان التجاري المتوازن : الصادرات تساوي الاستيرادات، مما يعكس توازن التجارة الخارجية. وهذه حالة مثالية قليلا تحدث.

(1ـ2): النمو الاقتصادي و مقاييسه:

اولا: النمو الاقتصادي

1. النمو الاقتصادي(Economic Growth): أنه "المعدل السنوي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Al-Hamdany et al ., 2021:481).
2. النمو الاقتصادي: يمثل مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والتعدين والصناعة و الخدمات(بدوي و الشبياني، 2023: 160).
3. النمو الاقتصادي: هو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع و الخدمات لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يتطلب الأمر إليها)(الغراوي، 2020: 80). ويمكن الخروج بتعريف جديد للنمو الاقتصادي بأنه: الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما خلال مدة زمنية محددة، وعادةً ما يُقاس سنوياً. ويعكس هذا النمو ارتفاعا في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد ما، مما يدل على تحسن القدرة الإنتاجية، وفرص العمل، ومستويات المعيشة لسكان البلد.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي : يمكن تقسيم مقياس النمو الاقتصادي كالاتي:- (العبادي، 2018: 8)

1- الناتج القومي الاجمالي(Gross National Product) : هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج القومي بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج المدة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هذا أن لكل دولة حسب عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج القومي لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2- متوسط الدخل الفردي (average Per Capita Income (PCI) : يعد هذا المعيار الأكثر استعمالا وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

ثالثا: النمو الكمي و النمو النوعي :- يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي: النمو الكمي، الذي يتحقق من خلال توسيع المدخلات لزيادة الإنتاج، والنمو النوعي، الذي يتحقق من خلال المنتجات الجديدة والتطورات التكنولوجية التي تخلق الطلب. النمو النوعي البطيء هو نتيجة للتقدم التكنولوجي المحدود وتراجع عائدات الإنتاج الدول النامية. من ناحية أخرى، من خلال الاستفادة من الاستثمار الرأسمالي والتطورات التكنولوجية، يمكن للمجتمعات الصناعية تحقيق نمو نوعي وكمي. يعد الابتكار التكنولوجي أمراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن النمو النوعي، وخاصة في المجتمعات المتقدمة، يعد مؤشراً أكثر موثوقية من وتيرة النمو قصير الاجل.(Khder,2024:50-51)

رابعا: انواع النمو الاقتصادي:- يمكن تقسيم النمو الاقتصادي الى ثلاثة انواع وكالاتي: (جميل، 2022: 26-28)

1- النمو التلقائي : يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الحكومة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق، ويعد النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارة.

2- النمو العابر: يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعند زوالها يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

3- النمو المخطط: ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية ويرتبط النمو المخطط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعد هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة، ويمتلك صفة الاستمرارية.

المبحث الثاني: تحليل مكونات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

(2-1): التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي:

اولا: الصادرات العراقية: بالاعتماد على بيانات الجدول (1) الذي يوضح مجموع الصادرات في العراق للمدة (2006–2023) بوحدة القياس (مليون دولار أمريكي)، يمكن تقديم تحليل اقتصادي شامل لأداء القطاع التصديري في العراق، مع التمييز بين الصادرات النفطية وغير

النفطية ومعدلات التغير السنوية لكليهما، مما يوفر صورة أكثر دقة لتطور الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة. تشير البيانات إلى أن مجموع الصادرات في عام (2006) بلغ (30,529.4) مليون دولار، منها (30,298.7) مليون دولار صادرات نفطية، و(230.7) مليون دولار فقط صادرات غير نفطية، مما يدل بوضوح على اعتماد العراق شبه الكامل على النفط في هيكل صادراته. في العام التالي (2007)، انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة (-24%) لتصل إلى (175.0) مليون دولار، بينما ارتفع مجموع الصادرات إلى (39,587.0) مليون دولار بنسبة نمو (30%)، وهو ما يرجح أن الزيادة تعود إلى الارتفاع في عوائد النفط. شهد عام (2008) قفزة في الصادرات غير النفطية إلى (265.5) مليون دولار بنسبة تغير (52%)، مما يعكس تحسناً نسبياً في أداء هذا القطاع، كما ارتفع مجموع الصادرات إلى (63,726.0) مليون دولار بنسبة نمو قوية بلغت (61%). إلا أن هذا النمو لم يكن مستداماً، حيث انخفضت الصادرات غير النفطية في عام (2009) بنسبة حادة بلغت (-53%)، لتصل إلى (123.6) مليون دولار، في حين تراجع مجموع الصادرات بنسبة (-38%) إلى (39,430.4) مليون دولار، وهو ما يتزامن مع الأزمة المالية العالمية آنذاك. بين عامي (2010) و(2013)، شهدت الصادرات النفطية وغير النفطية تذبذباً، ففي عام (2012) مثلاً، وصلت الصادرات غير النفطية إلى (296.5) مليون دولار بنسبة نمو (34%)، بينما بلغ مجموع الصادرات (94,208.6) مليون دولار بنسبة نمو (18%)، مما يشير إلى بعض التحسن في تنويع مصادر التصدير، رغم استمرار هيمنة النفط على القيمة الإجمالية. أما في المدة من (2014) إلى (2016)، فقد تراجعت الصادرات غير النفطية بشكل ملحوظ، فبلغت في عام (2016) فقط (90.3) مليون دولار، بانخفاض (-53%) عن العام السابق، وتراجعت كذلك الصادرات الكلية إلى (41,208.0) مليون دولار، ما يدل على تأثر العراق بالأزمات الاقتصادية والأمنية خلال هذه االمدة، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط. التحول البارز حصل في عام (2019)، حيث قفزت الصادرات غير النفطية إلى (485.2) مليون دولار بنسبة تغير هائلة بلغت (288%)، وهو أعلى مستوى تسجله خلال المدة، في حين بلغ مجموع الصادرات (99,726.2) مليون دولار. هذه القفزة قد تكون ناتجة عن عوامل استثنائية مثل تصدير منتجات جديدة أو ارتفاع أسعار بعض السلع غير النفطية، لكنها لم تستمر، حيث عادت إلى الانخفاض الحاد في عام (2020) إلى (156.2) مليون دولار (-68%)، وانخفض أيضاً مجموع الصادرات إلى (46,870.2) مليون دولار-) 52.(% في الأعوام الأخيرة، لا سيما عام (2023)، بلغت الصادرات غير النفطية (428.0) مليون دولار بنسبة نمو (136%)، بينما بلغ مجموع الصادرات (99,149.2) مليون دولار، ما يعكس استعادة نسبية للعافية الاقتصادية بعد سنوات من التراجع، وقد تكون نتيجة سياسات اقتصادية أو تجارية فعالة نُفذت مؤخراً. وبالنسبة لمعدلات النمو والتغير السنوية المحسوبة في الجدول، نلاحظ ما يلي:

- معدل النمو السنوي للمدة (2006–2013) بلغ (21.714%)، وهو معدل مقبول، مدفوع أساساً بزيادة العوائد النفطية.
- معدل النمو السنوي للمدة(2014–2023) بلغ (7.6%) فقط، مما يشير إلى تراجع النمو العام بسبب انخفاض أسعار النفط أو اضطرابات اقتصادية.
- معدل النمو السنوي الكلي للمدة (2006–2023) بلغ (13.412%)، وهو معدل متوسط يعكس استمرار اعتماد العراق على النفط مقابل محاولات غير منتظمة لتنمية صادرات أخرى.

الجدول (1): مجموع الصادرات في العراق للمدة (2006-2023) **وحدة القياس: مليون دولار امريكي**

السنوات	مجموع الصادرات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي
2006	30,529.4	-
2007	39,587.0	30
2008	63,726.0	61
2009	39,430.4	-38
2010	51,763.6	31
2011	79,680.5	54
2012	94,208.6	18

-4	90,586.7	2013
-6	85,369.5	2014
-40	51,337.5	2015
-20	41,298.3	2016
39	57,559.1	2017
50	86,359.9	2018
-7	80,211.4	2019
-42	46,863.2	2020
56	73,083.8	2021
62	118,044.8	2022
-16	99,149.2	2023
%21.714	معدل النمو 2006-2013	
%7.6	معدل النمو 2014-2023	
%13.412	معدل النمو 2006-2023	

المصدر: اعتمد الباحث على : البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي(https://cbiraq.org/)

ثانيا: الاستيرادات العراقية: يعرض الجدول(2)بيانات الاستيرادات في العراق خلال المدة (2006–2023)، بوحدة القياس: مليون دولار أمريكي. يتضح من البيانات أن الاقتصاد العراقي شهد خلال هذه االمدة تذبذباً ملحوظاً في حجم الاستيرادات، ما يعكس تأثره بالتقلبات السياسية والاقتصادية والمالية، وكذلك اعتماده الكبير على الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية. بدأت الاستيرادات في عام (2006) بقيمة (22,009) مليون دولار، ثم تراجعت في العام التالي (2007) إلى (19,556) مليون دولار بنسبة تغير سالبة بلغت (11%-)، قبل أن ترتفع بشكل كبير في عام (2008) إلى (35,012) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ (79%)، ما يشير إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد في ظل غياب بدائل إنتاجية محلية كافية. استمر هذا الاتجاه التصاعدي إلى أن بلغت الاستيرادات ذروتها في عام (2013) بقيمة (63,320) مليون دولار، بنسبة نمو سنوي بلغت (7%) مقارنة بالعام السابق، وهو ما يدل على مرحلة من الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط آنذاك. بعد عام (2013)، بدأت الاستيرادات بالانخفاض، حيث تراجعت في (2014) إلى (58,602) مليون دولار بنسبة تغير بلغت (7%-) ثم انخفضت بشكل أكبر في (2015) إلى (47,467) مليون دولار، وبلغت أدنى مستوى لها في (2016) عند (34,208) مليون دولار بنسبة تراجع (28%-). يعود هذا الانخفاض الحاد إلى أزمة انخفاض أسعار النفط والتحديات الأمنية والاقتصادية التي واجهها العراق خلال تلك االمدة، وهو ما أثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية والاستيرادية للحكومة والقطاع الخاص. في السنوات اللاحقة، بدأت الاستيرادات بالتعافي التدريجي، فبلغت (46,416) مليون دولار في (2018)، ثم ارتفعت إلى (57,581) مليون دولار في (2019) بنسبة نمو (24%)، قبل أن تتراجع مجدداً في عام (2020) إلى (48,293) مليون دولار متأثرة بجائحة كورونا والإغلاق العالمي، واستمرت في التذبذب إلى أن وصلت في عام (2023) إلى (65,826) مليون دولار وهي أعلى قيمة مسجلة في السلسلة الزمنية، بنسبة نمو (19%) مقارنة بعام (2022). أما من حيث معدلات النمو السنوي، فقد بلغ معدل النمو خلال االمدة (2006–2013) نحو (18.86%)، وهو معدل مرتفع نسبياً يعكس التوسع الكبير في الطلب المحلي على الاستيراد. أما خلال االمدة (2014–2023)، فقد تراجع معدل النمو إلى (2.6%) فقط، ما يشير إلى تباطؤ في وتيرة الاستيراد نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية. بينما بلغ المعدل العام للنمو خلال المدة الكلية (2006–2023) نحو (9.29%)، وهو معدل متوسط يُظهر نمواً غير منتظم تأثر بالظروف الاستثنائية أكثر من كونه ناتجاً عن استراتيجية اقتصادية ثابتة.

الجدول (2): الاستيرادات في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي
2006	22,009	-
2007	19,556	-11
2008	35,012	79
2009	41,512	19
2010	43,915	6
2011	47,803	9
2012	59,006	23
2013	63,320	7
2014	58,602	-7
2015	47,467	-19
2016	34,208	-28
2017	38,066	11
2018	46,416	22

2019	57,581	24
2020	48,293	-16
2021	40,849	-15
2022	55,194	35
2023	65,826	19
معدل النمو 2006-2013		6%18.8
معدل النمو 2014-2023		%2.6
معدل النمو 2006-2023		%9.29

المصدر: اعتمد الباحث على : البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي(https://cbiraq.org/)

[2-2]: النمو الاقتصادي في العراق:

اولا: تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة [2004-2023]: يظهر تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004–2023) أن الاقتصاد العراقي اتسم بدرجة عالية من التذبذب وعدم الاستقرار، نتيجة لارتباطه الوثيق بالعوامل الخارجية وفي مقدمتها تقلبات أسعار النفط، فضلاً عن تأثير الظروف الأمنية والسياسية الداخلية. فقد شهدت المدة الأولى (2004–2008) معدلات نمو مرتفعة للغاية، إذ ارتفع الناتج من (36.6) مليار دولار إلى أكثر من (131) مليار دولار، بمتوسط نمو سنوي تجاوز (30%)، وهو ما يعكس مرحلة إعادة الإعمار التي أعقبت عام (2003)، مدعومة بزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. غير أن هذا المسار الإيجابي تعرض لانتكاسة عام (2009) حين انخفض الناتج بنسبة (15%) تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، قبل أن يعود الاقتصاد إلى مسار الانتعاش التدريجي خلال المدة (2010–2013)، حيث تراوحت معدلات النمو بين (8%) و(34%). أما المرحلة الثانية (2014–2016) فقد مثلت صدمة مزدوجة للاقتصاد العراقي، إذ تزامنت الأزمة الأمنية المتمثلة في سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من البلاد مع انهيار أسعار النفط، الأمر الذي انعكس في تراجع الناتج بنسبة (3%) عام (2014)، وبنسبة (27%) عام (2015)، ليستقر تقريبا في عام (2016) دون تسجيل أي نمو يذكر. وفي أعقاب ذلك دخل الاقتصاد مرحلة تعافٍ نسبي خلال المدة (2017–2019)، حيث ارتفع الناتج بمعدلات (12%) و(21%) على التوالي، ثم استقر عند (3%) عام (2019)، مما يشير إلى تحسن جزئي في البيئة الاقتصادية والأمنية. غير أن جائحة كورونا عام (2020) مثلت تحدياً جديدا إذ أسفرت عن انكماش حاد بنسبة (28%)، نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع الأنشطة الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، فقد سجلت المدة (2021–2022) انتعاشاً لافتاً للنظر، حيث بلغ معدل النمو (22%) و(31%) على التوالي، مدفوعا بارتفاع أسعار النفط وزيادة مستويات الإنتاج. إلا أن عام (2023) شهد تباطؤا طفيفاً بنسبة (1%)، مما يعكس استمرار هشاشة النمو الاقتصادي واعتماده شبه المطلق على العائدات النفطية. وعند تحليل المعدلات المتوسطة للنمو، يتضح أن المدة (2004–2013) حققت متوسط نمو سنوي مرتفع بلغ (24.4%)، وهو ما يعكس ديناميكية مرحلة ما بعد التغيير السياسي، في حين لم يتجاوز المتوسط السنوي للنمو في المدة (2014–2023) نسبة (3.1%) فقط، متأثرا بمجموعة من الأزمات الأمنية والاقتصادية والصحية. أما على مستوى االمدة الكاملة (2004–2023) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب نحو (13.2%)، وهو مؤشر يعبّر عن تباين حاد بين سنوات الانتعاش وسنوات الانكماش العميق. وبناء على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن الاقتصاد العراقي ظل رهين العوامل النفطية والظروف الاستثنائية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد المفرط على القطاع النفطي لضمان تحقيق نمو أكثر استقرارا واستدامة على المدى البعيد.

الجدول (3) تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) (مليون دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي (%)
2004	36,630	-
2005	49,950	36
2006	65,140	30
2007	88,840	36
2008	131,610	48

2009	111,660	-15
2010	138,520	24
2011	185,750	34
2012	218,000	17
2013	234,640	8
2014	228,420	-3
2015	166,770	-27
2016	166,600	0
2017	187,220	12
2018	227,370	21
2019	233,640	3
2020	169,350	-28
2021	206,520	22
2022	270,360	31
2023	267,890	-1
معدل نمو السنوي للمدة (2004-2013)		% 24.365
معدل نمو السنوي للمدة (2014-2023)		% 3.127
معدل نمو السنوي للمدة (2004-2023)		% 13.187

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: البيانات المنشورة من قبل البنك الدولي (World Bank, 2024)، وصندوق النقد الدولي (IMF, 2024)، و الاتجاهات الكلية (Macrotrends,2024).

ثانيا: تطور عدد سكان العراق للمدة [2004-2023]: يعد تطور عدد السكان أحد المؤشرات الأساسية لفهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وخاصة العراق الذي شهد تحولات كبيرة في العقدين الأخيرين. يظهر الجدول الخاص بتطور عدد السكان في العراق خلال المدة (2004–2023) اتجاها عاماً متصاعدا يعكس التحولات الديموغرافية التي شهدتها البلاد. إذ ارتفع عدد السكان من (27.139) مليون نسمة في عام (2004) إلى نحو (43.324) مليون نسمة في عام (2023)، أي بزيادة قدرها أكثر من (16) مليون نسمة خلال أقل من عقدين. ويعزى هذا التزايد بالدرجة الأساسية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة الطبيعية، مقابل انخفاض معدلات الوفيات نسبيا نتيجة تحسن الخدمات الصحية في بعض الفترات، إضافة إلى الطبيعة الشابة للمجتمع العراقي. من حيث معدلات النمو السنوي، نلاحظ أنها لم تكن ثابتة، بل اتسمت بتذبذبات واضحة. ففي بعض السنوات بلغ معدل النمو أكثر من (5–7٪)، كما في أعوام (2011) و(2012)، بينما شهدت سنوات أخرى تراجعا أو ثباتا مثل عام (2014) حيث سجل (0٪)، بل وحتى انكماشا سلبيا وصل إلى (–8٪) في عام (2015)، وهو ما يرتبط بالأحداث الأمنية والاقتصادية التي رافقت أزمة تنظيم داعش، وما تبعها من نزوح داخلي واسع النطاق وتراجع في مستويات الخدمات العامة. عند تحليل الفترات الزمنية، يتبين أن معدل نمو السكان للمدة (2004–2013) قد بلغ نحو (3.874٪)، وهو معدل مرتفع نسبيا يعكس قوة النمو الديموغرافي. في المقابل، فإن معدل النمو للمدة (2013–2023) انخفض إلى نحو (1.336٪) فقط، ما يوضح أن التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية كان لها تأثير مباشر على ديناميكيات السكان. أما المعدل الوسطي للنمو طوال االمدة (2004–2023) فقد بلغ (2.539٪)، مما يدل على أن الاتجاه العام ظل إيجابياً رغم التذبذبات المرحلية. يحمل هذا النمو السكاني عدة دلالات. فمن جانب، يشكل ارتفاع عدد السكان ضغطا على سوق العمل، ويزيد الحاجة إلى خلق فرص تشغيل جديدة لتجنب تفاقم البطالة بين الشباب. ومن جانب آخر، يفرض تحديات كبيرة على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية، حيث يتطلب الأمر تخطيطا طويل الأمد لمجاراة الزيادة في الطلب. ومع ذلك، فإن النمو السكاني يمكن أن يمثل رصيدا تنمويا مهما إذا ما استثمر رأس المال البشري بشكل فعال عبر التعليم والتدريب وتوسيع المشاركة الاقتصادية. ذلك، يمكن القول إن مسار تطور عدد السكان في العراق بين (2004–2023)لم يكن مجرد ظاهرة ديموغرافية بحتة، بل هو انعكاس للتداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا يجعل من دراسة السكان مدخلا أساسيا لفهم اتجاهات التنمية الاقتصادية ووضع السياسات المستقبلية الملائمة.

الجدول (4) تطور عدد سكان العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	عدد السكان(مليون نسمة)	معدل التغير السنوي (%)
2004	27.139	-
2005	27.963	3
2006	28.810	3
2007	29.627	3
2008	31.664	7
2009	31.664	0
2010	32.088	1
2011	33.725	5
2012	36.169	7
2013	38.124	5
2014	38.124	0
2015	35.213	-8
2016	36.169	3
2017	37.140	3
2018	38.124	3
2019	39.128	3
2020	40.150	3
2021	41.191	3
2022	42.249	3
2023	43.324	3
معدل نمو السكاني للمدة (2004-2013)		% 3.874
معدل نمو السكاني للمدة (2014-2023)		% 1.336
معدل نمو السكاني للمدة (2004-2023)		% 2.539

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:البيانات الجهاز المركزي للإحصاء (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023)

ثالثا: تطور نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة [2004-2023]:

يظهر تتبع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004–2023)مسارا متصاعدا من حيث القيمة الكلية، لكنه اتسم بعدم الاستقرار نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد. فقد ارتفع المؤشر من (1.35) ألف دولار في عام (2004) إلى (6.18)ألف دولار في عام (2023) أي أن نصيب الفرد قد تضاعف عدة مرات خلال أقل من عقدين. ومع ذلك فإن هذا النمو لم يكن مستمرا على وتيرة واحدة، بل شهد تقلبات واضحة تعكس حساسية الاقتصاد العراقي تجاه المتغيرات الداخلية والخارجية. في المرحلة الأولى (2004–2008)اتجه نصيب الفرد نحو الارتفاع التدريجي ليصل إلى (4.16) ألف دولار، مستفيدا من تحسن أسعار النفط وزيادة الصادرات، وهو ما عزز الناتج المحلي الإجمالي. أما المرحلة الثانية (2009–2014) فقد تميزت بارتفاعات وانخفاضات متتالية، حيث بلغ المؤشر ذروته عند (6.15) ألف دولار في عام (2013) ثم تراجع إلى (5.99) ألف دولار في عام (2014)، متأثرا بالأزمة المالية العالمية وتذبذب أسعار النفط، فضلاً عن الأعباء المالية الداخلية. أما المرحلة الثالثة (2015–2020) فشهدت أكبر حالات التراجع نتيجة الصدمات الأمنية المتمثلة بالحرب ضد الإرهاب وانخفاض أسعار النفط عام (2015)، حيث هبط نصيب الفرد إلى (4.74) ألف دولار، لكنه عاد للارتفاع تدريجياً ليسجل (5.97) ألف دولار في عام (2019). ومع ذلك، تعرض المؤشر لانخفاض حاد مجددا في عام (2020) ليصل إلى(4.22) ألف دولار، بسبب تداعيات جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط. من حيث المتوسطات، يلاحظ أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد خلال المدة (2004–2013) بلغ نحو (3.816٪)، بينما ارتفع في المدة (2014–2023) إلى (5.412٪)، في حين كان المعدل العام للمدة الكاملة (2004–2023) حوالي (4.614٪). هذا التباين يظهر أن النمو الاقتصادي في العراق ظل مرتبطا بشكل وثيق بحركة أسعار النفط، مع غياب التنويع الاقتصادي الكافي لضمان استقرار مستويات الدخل.

جدول (5) تطور نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	نصيب الفرد الواحد (الف دولار)
2004	1.35
2005	1.79
2006	2.26
2007	3.00
2008	4.16
2009	3.53
2010	4.32
2011	5.51
2012	6.03
2013	6.15
2014	5.99
2015	4.74
2016	4.61
2017	5.04
2018	5.96
2019	5.97
2020	4.22
2021	5.01
2022	6.40
2023	6.18
متوسط السنوي للمدة (2004-2013)	% 3.816
متوسط السنوي للمدة (2014-2023)	% 5.412
متوسط السنوي للمدة (2004-2023)	% 4.614

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: البيانات جدول (2-2-4)

المبحث الثالث: قياس اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي للمدة [2006-2025]

[3-1]: توصيف الانموذج القياسي:

جدول (6) توصيف متغيرات الانموذج

اسم المتغير	الرمز	الدلالة
التجارة الخارجية	X1	متغير مستقل
النمو الاقتصادي	Y	متغير تابع

1-**تقدير انموذج ARDL والاولي:** تظهر النتائج ان الانموذج الملائم الذي تم تقديره حسب اسلوب ARDL هو الانموذج ادناه . من الرتبة ARDL(3.2) وكما يظهره الجدول (7)

جدول(7): اختبار افضل رتبة لانموذج ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي

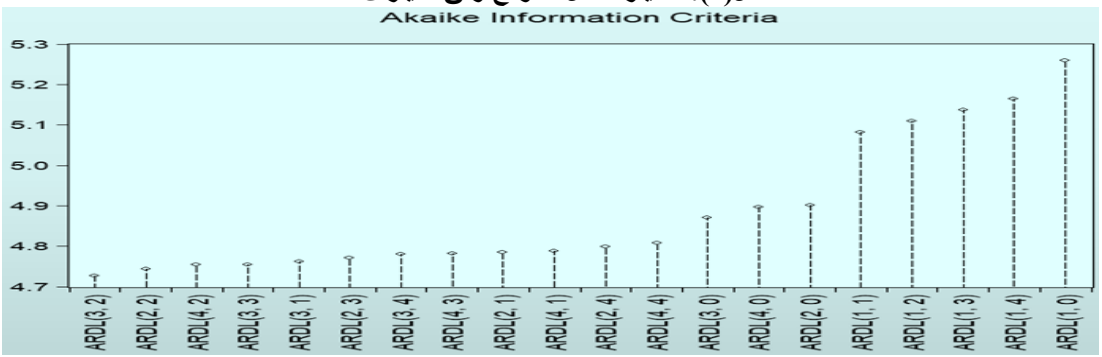
Dependent Variable: Y5
Method: ARDL
Date: 08/04/25 Time: 09:40
Sample (adjusted): 2006Q4 2023Q4
Included observations: 69 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(Y3)
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y5(-1)	1.297500	0.122931	10.55473	0.0000
Y5(-2)	-0.314321	0.188132	-1.670746	0.0998
Y5(-3)	-0.200339	0.117066	-1.711338	0.0920
LOG(Y3)	17.76958	5.028710	3.533626	0.0008
LOG(Y3(-1))	-28.05218	9.030943	-3.106229	0.0029
LOG(Y3(-2))	10.50130	5.183601	2.025869	0.0471
C	-1.835341	11.42873	-0.160590	0.8729

R-squared	0.863709	Mean dependent var	3.986191
Adjusted R-squared	0.850520	S.D. dependent var	6.284559
S.E. of regression	2.429776	Akaike info criterion	4.709402
Sum squared resid	366.0364	Schwarz criterion	4.936050
Log likelihood	-155.4744	Hannan-Quinn criter.	4.799321
F-statistic	65.48508	Durbin-Watson stat	2.006672
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

شكل(1): اختيار افضل انموذج وفق معيار AIC



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

2-**اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود:** من خلال الجدول(8)يظهر اختبار الحدود للتكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلال المدة (2006-2023) في الاقتصاد العراقي أن قيمه F المحسوبة تساوي(6.9)وهي اكبر من قيمةF الجدولية عند الحد الاعلى لمستوى معنوية(0.05).

جدول(8): نتائج اختبار الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي

ARDL Bounds Test
Date: 08/04/25 Time: 09:41
Sample: 2006Q4 2023Q4
Included observations: 69
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.925584	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

3- تقدير الاستجابة قصيرة الاجل و طويلة الاجل: من الجدول(9)نجد ما يلي:

1-ان معلمة تصحيح CointEq(-1) سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من 0.05 وهذا يؤكد وجود التكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، كما ان فترة تعديل اختلال التوازن تكون خلال المدة(0.21)من الزمن. وهي فترة تصحيح الاختلال في الاجل القصير. كما نلاحظ من الجدول ادناه ان معظم معلمات الاجل القصير معنوي احصائيا لكنها تختلف في الاشارة.

2-تظهر نتائج الاستجابة طويلة الاجل، وجود تأثير طردي لمتغير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، اذ ان زيادة حجم التجارة الخارجية بمقدار واحد ،يقود الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (1.007) ولكن غير معنوي عند مستوى (0.05). لكون العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق **طردية** لأن زيادة الصادرات (خاصة النفطية) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ولكنها **غير معنوية** لأن هذه الزيادة لا تعكس تحسنًا حقيقيًا في الاقتصاد الإنتاجي أو التنموي، بل هي مرتبطة بعوامل خارجية وأسعار السوق، وليست نتيجة لسياسات اقتصادية فاعلة أو تنوع في الأنشطة الاقتصادية.

جدول(9): معادلة تصحيح الخطأ واستجابة الاجل الطويل لمعادلة النمو الاقتصادي

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y5
Selected Model: ARDL(3, 2)
Date: 08/04/25 Time: 09:42
Sample: 2006Q1 2023Q4
Included observations: 69

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y5(-1))	0.514661	0.111023	4.635629	0.0000
D(Y5(-2))	0.200339	0.117066	1.711338	0.0920
DLOG(Y3)	17.769583	5.028710	3.533626	0.0008
DLOG(Y3(-1))	-10.501296	5.183601	-2.025869	0.0471
CointEq(-1)	-0.217161	0.058376	-3.720018	0.0004

Cointeq = Y5 - (1.0071*LOG(Y3) -8.4515)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(Y3)	1.007090	4.522243	0.222697	0.8245
C	-8.451527	52.522734	-0.160912	0.8727

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

4- اختبارات التحقق من صلاحية الانموذج القياسية:

1- يظهر اختبار LM للارتباط الذاتي و اختبار عدم ثبات تجانس التباين ان الانموذج خال من هذه المشاكل لان قيمة F المحسوبة غير معنوية عند مستوى اقل من (0.05).

2- كما يتبين من اختبار RESET لسوء التوصيف الدالي ان الانموذج يمتاز بتوصيف جيد لان احصائية الاختبار غير معنوية عند مستوى 5% .

جدول(10): نتائج اختبارات صحة انموذج ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.869279	Prob. F(2,60)	0.4245
Obs*R-squared	1.943040	Prob. Chi-Square(2)	0.3785

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002431	Prob. F(1,66)	0.9608
Obs*R-squared	0.002505	Prob. Chi-Square(1)	0.9601

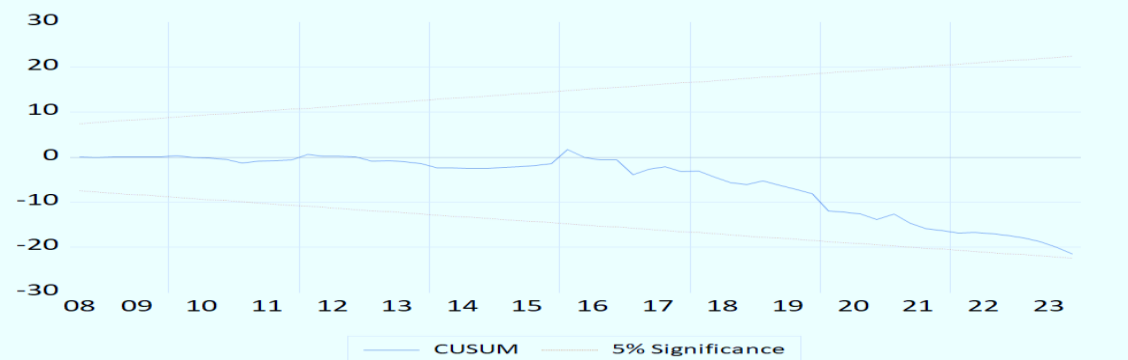
Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: Y5 Y5(-1) Y5(-2) Y5(-3) LOG(Y3) LOG(Y3(-1)) LOG(Y3(-2)) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.907303	61	0.3678
F-statistic	0.823199	(1, 61)	0.3678

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

1. **الاستقرار الهيكلي لانموذج ARDL** : كما يتبين من السلوك الهيكلي للدالة المقدار حسب اختبارCUSUM ان سلوك الدالة ضمن الحدود المقبولة وكما في الشكل(2)

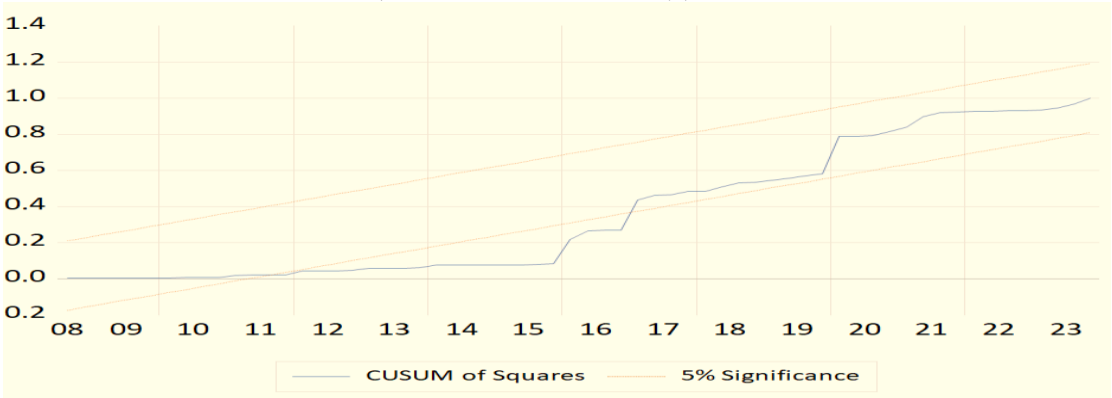
شكل(2): اختبار المعاودة للبواقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

2. **اختبار مربع CUSUM**: اختبار مربع CUSUM: كما يتبين من السلوك الهيكلي للدالة المقدار حسب اختبار مربعCUSUM ان سلوك الدالة خارج الحدود المقبولة وهذا الامر الطبيعي بسبب الحرب على الإرهاب وانخفاض أسعار النفط في العراق بعد عام 2014وكما في الشكل (3):

شكل(3): اختبار مربع المعاودة للبواقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثالث عشر

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج ماياتي:

1. توصلت الدراسة بان الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من هيمنة النفط، رغم وجود بعض المؤشرات على التوسع في الصادرات غير النفطية، لكن هذا التوسع بحاجة إلى استدامة وتخطيط طويل الأمد لضمان تنويع حقيقي في مصادر الدخل القومي.
2. اظهرت الدراسة بان الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات، وأن أي خلل في العائدات النفطية أو الأوضاع الأمنية ينعكس بشكل مباشر على حجم الاستيرادات. وهذا يشير إلى

أهمية تبني سياسة إحلال الاستيرادات وتنشيط الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الخارج وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي.

3. توصلت الدراسة بان تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، إذ يحقق زيادات ملحوظة في فترات ارتفاع الأسعار العالمية لكنه يتراجع بشكل واضح عند حدوث صدمات خارجية أو أزمات داخلية.

4. كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة لم تكن مستقرة أو متوازنة، بل تأثرت بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق.

5. توصل البحث إلى أن معدل النمو السنوي خلال المدة (2006-2013) بلغ نحو (71.55%)، في حين انخفض خلال المدة (2014-2021) إلى (0.751%) فقط. ويعزى هذا التراجع إلى زيادة عرض الدولار الأمريكي بصيغة الحوالات بدلاً من التداول النقدي المباشر، فضلا عن التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ضمن نافذة بيع العملة الأجنبية التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي.

6. اتضح أن الصدمات الاقتصادية التي شهدها العراق، لاسيما في أعوام (2019–2021) نتيجة الاضطرابات الداخلية وجائحة كورونا، كان لها تأثير مباشر في تقلص دورها في دعم النشاط التجاري والنمو الاقتصادي.

7. توصلت الدراسة بان معلمة تصحيح (-1)CointEq سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من 0.05 وهذا يؤكد وجود التكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، كما ان فترة تعديل اختلال التوازن تكون خلال المدة (0.21) من الزمن . وهي فترة تصحيح الاختلال في الاجل القصير.

8. اثبتت الدراسة بوجود تأثير طردي لمتغير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، اذ ان زيادة حجم التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة ،يقود الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (1.007) ولكن غير معنوي عند مستوى (0.05). لكون العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق طردية لأن زيادة الصادرات (خاصة النفطية) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ولكنها غير معنوية لأن هذه الزيادة لا تعكس تحسنًا حقيقيًا في الاقتصاد الإنتاجي أو التنموي، بل هي مرتبطة بعوامل خارجية وأسعار السوق، وليست نتيجة لسياسات اقتصادية فاعلة أو تنوع في الأنشطة الاقتصادية.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها يمكن ان نوصي بالنقاط الاتية:

1. ضرورة تبني سياسات اقتصادية تسعى إلى تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاقتصار على عوائد النفط.

2. العمل على تطوير قطاع الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، بغية تقليل الحاجة المفرطة إلى الاستيراد، مما يسهم في تعزيز فرص النمو المستدام.

3. صياغة استراتيجية واضحة لزيادة تنويع التجارة الخارجية، وذلك عبر فتح أسواق جديدة وتشجيع الصادرات الوطنية، بدلاً من الاكتفاء بدور المستورد السلبي في النظام التجاري العالمي.

4. تعزيز دور السياسات النقدية والمالية في دعم استقرار سعر الصرف، مع تقليل التدخلات غير الضرورية التي قد تؤدي إلى تسرب الموارد المالية إلى الخارج.

5. إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية وتجارية شاملة، تتيح لصناع القرار تحليل التغيرات بدقة والتدخل السريع عند حدوث أزمات أو صدمات اقتصادية، مثل جائحة كورونا أو تقلبات أسعار النفط.

6. تشجيع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على إجراء دراسات مستقبلية معمقة حول العلاقة بين والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، لتوفير بدائل عملية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الاقتصادية.

7. العمل على تنويع مصادر الإيرادات القومية لتقليل الاعتماد على عوائد النفط كمصدر وحيد للعملة الأجنبية.

8. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات غير النفطية، لخلق مصادر جديدة للعملة الأجنبية وتقوية الاقتصاد.

9. ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بما يضمن تنويع مصادر الدخل، وتحقيق نمو أكثر استدامة يحد من تقلبات نصيب الفرد ويحسن مستوى المعيشة على المدى الطويل.

المصادر REFERENCES

1- الشيباني، غفران صباح عبود و مطوق، ليلى بديوي خضير (2023). "الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في العراق خلال االمدة (1990-2016)". مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (33)جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

2- دهش، أمد فاضل جواد و الغراوي، إسراء حسن سيلان (2020). "دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009-2017)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(35)، العدد (2)، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة واسط، العراق.

3- الزيود، حسين علي و بوالشعور، شريفة (2013). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر لالمدة (2000 – 2009). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (8)، جامعة آل البيت ، الأردن.

4- الهاشمي، رزقي و د.بقاط، حنان و د. زكية محلوس (2021). محددات الطلب على الاستيرادات الزراعية في الجزائر: دراسة قياسية لالمدة (1990-2019). مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

5- العبادي، رائد خضير عبيس كاظم (2018). دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي: تجارب دولية مختارة مع إشارة إلى العراق. أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

6- عيايشة، سلمى و حمودة، رجاء (2017). أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر (2000–2015). مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

7- النجار، نور عبد الحسين محمد (2023). تنويع هيكل الصادرات وأثره في الميزان التجاري: تجارب دول مختارة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

8- لاوين، فاضل سليمان (2021). أثر سعر صرف على ميزان التجاري في العراق لمدة (2004–2020). رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، معهد الدراسات العليا، جامعة الشرق الأدنى، العراق.

9- دادة، محمد (2016). دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري باختبار علاقة التكامل المشترك: دراسة حالة الجزائر خلال االمدة (1970–2013). مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

10- مبروك، هاجر و عطا، مروى (2024). استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة (دراسة قياسية خلال االمدة 1999-2021). مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر.المشهداني، عبد الرحمن نجم (2023). تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه. مركز العراق للدراسات الاستشرافية، الدراسات الاقتصادية.

11- الأمم المتحدة، (2005). دليل المحاسبة الوطنية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. التنقيح 1، دراسات في الأساليب السلسلة رقم 61، مسرد المصطلحات، نيويورك. الفقرة 3.209 .

12- العمر، رضوان محمود (2007). السوق الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

13- غول، فرحات (2008). التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)دار الخلدونية الجزائر.

14- World Bank. (2023). GDP (current US$) – Iraq. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ

15- World Bank. (2024). GDP (current US$) – Iraq. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ

16- Macrotrends. (2024). Iraq GDP 2004–2023. Available at: https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/irq/iraq/gdp-gross-domestic-product

17- Alhamadany, S.N., Naas, S.A., and Zohra, D., 2021. International Capital Flows and Their Effects on Economic Growth for Algeria over the Period (1990–2018). Business Economics Journal, (2) Part 2, Dec, pp. 473–490. ISSN: 2709-6475. DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.1.2.50.

18- Mekhnane, O. & Yedjour, W., 2025. Techniques of Foreign Trade in the Context of Using Artificial Intelligence. Business Economics Journal, (2) Part 2, pp. 01–14. Faculty of Economic& University of Ouargla, Algeria. Available at: https://doi.org/10.xxxx/xxxx

19- Lazazi, I. & Haidouchi, A., 2024. An econometric study of foreign direct investment and its impact on certain economic variables related to foreign trade in Algeria from 1985–2022. Yearf Journal, 19(1), June, pp. 348–363. ISSN: 1112-7007. E-ISSN: 6804-2600.

20- Khder Aga, A. A. (2024). Economic Globalization and Its Impacts on Economic Growth in Iraq, with Special Reference to the Kurdistan Region [Ph.D. dissertation]. College of Administration and Economics, Salahaddin University-Erbil.